



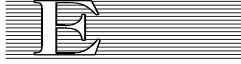
مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الرابع للجنة الخبراء

الاجتماع الثامن والعشرون للجنة الخبراء



Distr.: GENERAL
E/ECA/COE/28/9
AU/CAMEF/EXP/ 9(IV)
Date: 15 May 2009

Arabic
Original: English

لجنة الخبراء للاجتماعات السنوية المشتركة الثانية
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية

القاهرة، مصر
2-5 حزيران/يونيه 2009

تقرير مرحلي عن تغير المناخ والتنمية

موجز

1- الغرض من هذا التقرير هو إبلاغ الاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بآخر المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا منذ أن عُقد مؤتمر عام 2008.

2- وقد تحقق تقدم كبير منذ إنشاء برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية والمركز الأفريقي للسياسات المرتبطة بالمناخ التابع له، وكذلك الصندوق الخاص لتسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا. وقد جرى الاضطلاع أيضاً بأنشطة عديدة تحضيراً لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن في عام 2009. والمركز الأفريقي للسياسات المرتبطة بالمناخ وهو الفرع المختص بالسياسات لبرنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية، وفرع التمويل المناظر وهو الصندوق الخاص لتسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية، يجري إنشاءهما بتمويل أولي من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. ويجري في الوقت الحالي الاضطلاع بعدة أنشطة بالنسبة للمركز الأفريقي للسياسات المرتبطة بالمناخ، بما يشمل تعيين الموظفين الأساسيين، وترتيب أمر أماكن المكاتب، وإنشاء موقع على شبكة " الإنترنت "، وإعداد خرائط مؤسسية.

3- وكذلك اضطلع كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأنشطة تهدف إلى دعم المفاوضين الأفريقيين في تحديد موقف تفاوضي موحد لأفريقيا استعداداً لمؤتمر كوبنهاغن.

4- والبلدان الأفريقية بحاجة إلى التوعية بالمسائل والعناصر الأساسية التي يجري التفاوض بشأنها كي يكون لها موقف أفريقي موحد. والمسائل المتعلقة بتغير المناخ بحاجة إلى أن تدمج في عملية وطنية لاتخاذ القرار.

5- وينبغي أن تواصل أفريقيا الضغط من أجل إصلاح النظام الحالي لحوكمة تمويل تغير المناخ. وإلى أن يتم ذلك، ينبغي أن تتخذ البلدان خطوات استباقية في تحقيق المتطلبات التي حددت بموجب أطر التمويل العامة الموجودة ومنها، مثلاً، إطار تخصيص الموارد الذي وضعه مرفق البيئة العالمية.

6- وينبغي أن تعمل البلدان على بناء قدرات مؤسسية وتقنية وإدارية وتقديم حوافز للجهات الفاعلة من أجل الوصول على نحو فعال إلى أسواق الكربون.

تقرير مرحلي عن برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا والمركز الأفريقي للسياسات المرتبطة بالمناخ

1 - مقدمة

7- اعتمدت الدورة العادية الثامنة للاتحاد الأفريقي التي عُقدت في كانون الثاني/يناير 2007 "خطة العمل من أجل أفريقيا"، التي وُضعت في نيسان/أبريل 2006، وحثّت الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على أن تعمل بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء في التنمية من أجل دمج اعتبارات تغيّر المناخ في الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية على المستويين الوطني والإقليمي. وقد طلبت الدورة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وضع الخطة المتعلقة بتغيير المناخ والتنمية في أفريقيا وتنفيذها وتقديم تقرير كل سنتين عن التقدم المحرز في ذلك.

8- وعزّز مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في دورته الأربعين التي عُقدت في أديس أبابا يومي 2 و3 نيسان/أبريل 2007 القرار الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي بأن طلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تتخذ، بالتشارك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبالتعاون مع المؤسسات الأفريقية والدولية ذات الصلة، الإجراءات الملائمة من أجل وضع برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية وتنفيذه وأن تقدم في كل دورة لمؤتمر المفوضية تقريراً عن التقدم المحرز في ذلك.

9- وقد نوقشت مسألة تغيير المناخ أيضاً في الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية التي عُقدت في أديس أبابا في الفترة من 31 آذار/مارس إلى 2 نيسان/أبريل 2008، كما أحاطت الاجتماعات علماً بالتقدم المحرز بالنسبة لبرنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية. ورحّب الوزراء بإنشاء المركز الأفريقي للسياسات المرتبطة بالمناخ الذي يهدف إلى تقديم التوجيه في مجال السياسات إلى البلدان الأعضاء، وأيدوه، وحثوا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتشغيل المركز على الفور. وطلب الوزراء إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تتخذ، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، التدابير اللازمة لتنفيذ برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية من خلال المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ذات الصلة.

10- وأعربت الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة التي عُقدت في جوهانسبرغ في الفترة من 10 إلى 12 حزيران/يونيه 2008 عن تأييدها تحديداً لعملية وضع برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا وطلبت إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي التعجيل بوضع وثيقة البرنامج في شكلها النهائي ونشر تلك المعلومات من أجل ضمان مشاركة المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في برنامج تسخير

المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا. ورحبت الدورة أيضاً بإنشاء المركز الأفريقي للسياسات المرتبطة بالمناخ في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأيدته.

11- وإيداء هذا التأييد المشجّع من جانب الهيئات التشريعية الرئيسية حقّق كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي تقدماً كبيراً في تصميم برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا والمركز الأفريقي للسياسات المرتبطة بالمناخ وتنفيذها.

12- ويهدف برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا إلى تلبية الحاجة إلى تحسين المعلومات المناخية لأفريقيا وتعزيز استخدام تلك المعلومات في اتخاذ القرارات وذلك بتحسين القدرة التحليلية وإدارة المعرفة وأنشطة النشر. وسوف يؤدي البرنامج إلى تحسين وتسهيل الممارسات والخدمات وشبكات المراقبة والاتصال بالجهات صاحبة المصلحة لجعل تخفيف تغير المناخ والتواءم معه على نحو فعّال في أفريقيا أمراً ممكناً. وتشمل الجهات صاحبة المصلحة هذه الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، ومنظمات أحواض الأنهار، والحكومات الوطنية، وأعضاء البرلمانات، والمنظمات الإقليمية المعنية بالمناخ والأحوال الجوية والمياه. وسوف يدعم البرنامج أيضاً البلدان الأفريقية في المفاوضات التي تهدف إلى إنشاء نظام للمناخ بدءاً من عام 2012 بعد بروتوكول كيوتو. وسوف تتحقق أهداف ومرامي برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا من خلال مجموعة كبيرة من البرامج والمشاريع.

13- ومبادرة برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية، والبرنامج الأفريقي لرصد البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ومحطة الاستقبال الساتلي التي أنشئت مؤخراً في مفوضية الاتحاد الأفريقي بدعم من "مؤسسة الاتحاد الأوروبي للسوائل المستخدمة في رصد الأحوال الجوية"، يمكن أن تساعد الدول الأعضاء على تعميم المعلومات المناخية في تخطيطها الإنمائي وممارستها الإنمائية.

14- والتصميم التشغيلي لبرنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية يتألف من عنصرين أساسيين، هما: "المركز الأفريقي للسياسات المرتبطة بالمناخ" و "الصندوق الخاص لتسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية". والمركز الأفريقي للسياسات المرتبطة بالمناخ هو الفرع المعني بسياسات تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية للبرنامج. وسيعزز هذا المركز قدرة البلدان الأفريقية على دمج المسائل المتعلقة بتغير المناخ في سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها الإنمائية. وسوف يتولى المركز إجراء أعمال تحليل وبحث دقيقة من أجل إعداد تقييم متماسك للآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتغير المناخ، وكذلك لتكاليف وفوائد إجراءات التكيف والتخفيف ذات الصلة بالنسبة للأولويات الإنمائية الوطنية والإقليمية في القارة.

15- وسوف يدعم المركز الأفريقي للسياسات المرتبطة بالمناخ أيضاً قدرة هذه البلدان على الاستفادة من النظام الناشئ للتجار بالكربون والآلية المالية للتكيف والتخفيف، كما سيعزّز المركز قدرتها على المشاركة بفعالية في المناقشات الدولية المتعلقة بسياسات تغير المناخ، وخاصة بالنسبة لتنفيذ خريطة طريق بالي للمفاوضات المتعددة الأطراف لاتفاق المناخ العالمي لمرحلة ما بعد عام 2012. ويجري في

مصرف التنمية الأفريقي إنشاء الصندوق الخاص لتسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا.

16- وبالإضافة إلى برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية ومركز السياسة المناخية في أفريقيا التابع له فإن مفوضية الاتحاد الأفريقي عكفت على تنفيذ بعض المبادرات التي تعالج المخاطر الناشئة عن تغير المناخ. وعلى سبيل المثال فإن المجلس التنفيذي اعتمد في اجتماعه الأخير خطة عمل لمبادرة الحائط الأخضر العظيم لمنطقة الساحل والصحراء. وسوف يعزّز ذلك استقرار البيئة، والسيطرة على تدهور الأراضي، ووقف زحف الصحراء، والمحافظة على التنوع البيولوجي، وتحسين الظروف المعيشية للفقراء.

2 - التقدم المحرز بالنسبة لبرنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية والمركز الأفريقي للسياسات المرتبطة بالمناخ التابع له

17- منذ عام 2007 تحقّق قدر كبير من التقدم في تطوير وتنفيذ برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية والمركز الأفريقي للسياسات المرتبطة بالمناخ. وقد أنشئ المركز بتمويل أولي من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. وتشمل الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها في عام 2009 باستخدام هذا التمويل تعيين الموظفين الأساسيين، وتوفير أماكن للمكاتب، وإنشاء موقع على شبكة "الإنترنت"، للمركز، وإنشاء قاعدة بيانات للأنشطة المتعلقة بتغير المناخ، وإعداد خرائط مؤسسية باستخدام عملية للتسجيل الذاتي باستخدام "الإنترنت"، وتوفير الدعم للقدرة التفاوضية لأفريقيا، وإعداد سياسة إزاء تغير المناخ في أفريقيا.

18- وإنشاء الصندوق الخاص لبرنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا يمر أيضاً بمرحلة متقدمة. ومن أجل بدء العمل قدّمت وزارة التنمية الدولية في الملكة المتحدة بالفعل منحة لتمويل الأنشطة التحضيرية المؤسسية. وقدّم مصرف التنمية الأفريقي موارد من المنفذ الإقليمي للسلع العامة التابع له لتمويل العمليات القطرية.

الطريق إلى كوبنهاغن

3 - مقدمة

19- إن المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيُعقد في كوبنهاغن، بالدانمرك، في الفترة من 7 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2009 سيشكل حدثاً بارزاً وذلك لأنه من المتوقع أن يُبرم في نهايته اتفاق بشأن الاستجابة بفعالية على المستوى الدولي لتغير المناخ. وخريطة الطريق إلى كوبنهاغن وُضعت في بالي، بإندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر 2007 في المؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

20- وتتألف خريطة طريق بالي من عدد من القرارات التطلعية التي تمثل المسارات المختلفة الضرورية لأن يكون المناخ مأموناً في المستقبل، وهي تشمل خطة عمل بالي¹. وترسم خطة عمل بالي المسار لعملية تفاوضية شاملة جديدة تهدف إلى " التمكين من التنفيذ الكامل والفعال والمستدام للاتفاقية من خلال عمل تعاوني طويل الأجل، الآن وحتى عام 2012 وما بعده، من أجل تحقيق نتيجة متفق عليها واعتماد قرار في المؤتمر الخامس عشر للأطراف².

21- والمكونات الخمس لخطة عمل بالي هي:

- (أ) وضع تصور مشترك للعمل التعاوني الطويل الأجل، بما يشمل هدفاً عالمياً طويل الأجل للحد من الانبعاثات؛
- (ب) تعزيز العمل الوطني والدولي المتعلق بتخفيف آثار تغير المناخ؛
- (ج) تعزيز العمل المتعلق بالتكيف؛
- (د) تعزيز العمل المتعلق بتطوير التكنولوجيا ونقلها من أجل دعم الأعمال المتعلقة بالتخفيف والتكيف؛
- (هـ) تعزيز العمل المتعلق بتوفير الموارد المالية والاستثمار لدعم الأعمال المتعلقة بالتخفيف والتكيف.

22- وقد أنشأ المؤتمر الثالث عشر لأطراف فريق العمل المخصص للعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية، وذلك كي يتولى عملية التفاوض بشأن خطة عمل بالي، في حين أن فريق العمل المخصص المنشأ بموجب بروتوكول كيوتو أنشئ في عام 2005 كي يدير المفاوضات المتعلقة بمواصلة التزامات أطراف المرفق الأول بموجب البروتوكول لما بعد عام 2012. ويجري استخدام نهج ينطوي على "مسارين" للمفاوضات الجارية المتعلقة بتغير المناخ. والمفاوضات التي تجرى بشأن خطة عمل بالي بموجب الاتفاقية يُضطلع بها بالتوازي مع المفاوضات التي يُضطلع بها بموجب بروتوكول كيوتو للاتفاقية. غير أنه، كما أُشير في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "خطة عمل بالي: المسائل الرئيسية في المفاوضات المتعلقة بالمناخ - ملخص لواقعي السياسات"، توجد روابط عديدة بين العمليتين. ولهذا السبب فإن الأطراف تدعو إلى التنسيق على نحو وثيق بين الهيئتين.

23- ولاحظ الوزراء الذين حضروا الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي عُقدت في الفترة آذار/مارس - نيسان/أبريل 2008 أن المفاوضات كانت لها طبيعة تنطوي على تعقيدات وتحديات. ودعا الوزراء مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى العمل، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، من أجل دعم عملية تشاورية بشأن الإعداد

¹ UNDP, 2008.

² UNFCCC Secretariat, 2008.

للمشاركة الفعّالة من جانب أفريقيا في تنفيذ خريطة طريق بالي للتفاوض المتعدد الأطراف من أجل التوصل إلى مرحلة ما بعد عام 2012 إلى اتفاق عالمي بشأن المناخ³. وأكد الوزراء من جديد أيضاً التزامهم بالعمل على دمج استراتيجيات التكيف والتخفيف المتعلقة بتغير المناخ على نحو فعّال في الأطر الوطنية والإقليمية للتنمية. إضافة إلى ذلك شدد الوزراء على الحاجة إلى دعم الجهود التي تهدف إلى بناء القدرات بالنسبة للمسائل المتعلقة بالمناخ والتنمية، بما يشمل القدرة على الوصول إلى آليات للتمويل، مثل "آلية التنمية النظيفة"، والمشاركة بفعالية في سوق الكربون.

24- وفي ظل هذه الخلفية تعرض هذه الوثيقة أحدث المعلومات المتعلقة بالتحضيرات الأفريقية نحو كوبنهاغن منذ انعقاد المؤتمر المشترك الأول لوزراء الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. تعرض الوثيقة نظرة عامة عن التقدم الذي تحقق في تنفيذ المقررات ذات الصلة التي اتخذت من جانب المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة والقرارات التي اتخذها مؤتمر القمة الذي عقده الاتحاد الأفريقي بشأن تغير المناخ، والتي تدعم القرارات والمقررات التي اتخذت في المؤتمر المشترك الأول لوزراء الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتلفت الوثيقة الانتباه إلى إسهام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عملية التنفيذ وإلى المشاورات الأفريقية دون الإقليمية ذات الصلة التي تكمل العملية؛ كما أنها تلقي الضوء على المفاوضات الدولية المتعلقة بتغير المناخ التي أجريت منذ انعقاد المؤتمر الأخير، وتبرز المسائل التي تحظى بالاهتمام في أفريقيا والموقف الموحد الناشئ لأفريقيا بالنسبة للمسائل الرئيسية التي يجري التفاوض بشأنها. وفي الختام، تورد الوثيقة توصيات بشأن الطريق قدماً لينظرها الوزراء ويعتمدها من أجل ضمان مشاركة أفريقيا بفعالية في المفاوضات الجارية واتخاذها إزاء كوبنهاغن مواقف تستند إلى معلومات صحيحة.

4 - العملية الأفريقية

25- إبرام اتفاق في المستقبل بشأن تغير المناخ له أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا وذلك بالنظر إلى ضعفها أمام تغير المناخ نتيجة للضغوط المتعددة التي تتعرض لها ولانخفاض قدرتها على التكيف. ومن هذه الناحية، هناك إقرار متزايد بأنه من الممكن أن يؤدي تغير المناخ إلى إضعاف قدرة أفريقيا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بما يؤدي إلى إبطاء التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي يجب أن تضمن أفريقيا أن تتعكس أوجه قلقها على نحو ملائم في أي نظام دولي لتغير المناخ يتم إنشاؤه مستقبلاً. وفي هذا السياق أكد مؤتمر القمة للاتحاد الأفريقي الذي عُقد في كانون الأول/يناير 2009 أنه ينبغي أن تطالب أفريقيا بتعويض عن الأضرار التي تعرّض لها اقتصادها بسبب الاحترار العالمي وأن تحصل على هذا التعويض.

³ AUC, ECA, 2008 .

1-4 الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الوزراء الأفريقيين المعني بالبيئة

26- بالنظر إلى ضعف أفريقيا أمام تغيّر المناخ والتحديات التي تشكلها هذه الظاهرة بالنسبة للقارة، أبرز مؤتمر الوزراء الأفريقيين المعني بالبيئة، في دورته الثانية عشرة التي عُقدت في حزيران/يونيه 2008، الحاجة إلى أن تشارك أفريقيا بنشاط وبأسلوب استراتيجي في المفاوضات المتعلقة بعقد اتفاق عالمي بشأن تغيّر المناخ وذلك من أجل تحقيق مصالح المنطقة وتلبية احتياجاتها⁴.

27- وبالنظر إلى أنه توجد حاجة لإجراء مفاوضات مكثّفة كي تتحقق نتيجة مطلوبة، بحلول نهاية عام 2009، شدد الوزراء على الحاجة إلى أن تحدّد أفريقيا الرسائل السياسية الأساسية التي ستضيف معلومات إلى عملية التفاوض والتفاوض بالنسبة للالتزامات التي طلبت من المجتمع الدولي أن يفي بها والإجراءات التي ستقوم البلدان الأفريقية بتنفيذها. وأشار الاجتماع إلى أن خطة عمل بالي تتيح الفرصة أمام أفريقيا لتكوين توافق في الآراء بشأن المسائل المعقدة المتعلقة بتغيّر المناخ والتنمية المستدامة لصالح القارة نفسها. وشدّد الاجتماع على أهمية تحقيق توافق أفريقي في الآراء بالنسبة لطرائق تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها بعد مرحلة كوبنهاغن إستانداً إلى مبادئ المساواة والمسؤوليات المشتركة، ولكنها مختلفة، وقدرات كل طرف.

28- وفي هذا السياق طلب الوزراء إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ينظّم، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي ومؤسسات حكومية دولية أخرى ذات صلة، سلسلة من الاجتماعات التحضيرية للمفاوضين بشأن مسألة تغيّر المناخ في أفريقيا، وأن يزوّد المفاوضين بدعم تقني موضوعي وتحليل يتعلق بالسياسات وذلك من أجل تعزيز ما يقومون به من أعمال تحضيرية للدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورتين الرابعة والخامسة لاجتماع أطراف بروتوكول كيوتو. وهذا القرار الصادر عن مؤتمر الوزراء الإفريقيين المعني بالبيئة يكمل قرار الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى لوزراء الاتحاد الأفريقي/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وعزّزه قرار مؤتمر القمة للاتحاد الأفريقي، الذي عُقد في كانون الثاني/يناير 2009، بشأن اتخاذ أفريقيا لموقف موحد إزاء تغيّر المناخ.

29- وإضافة إلى ذلك فإن المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة شدّد على الحاجة إلى التعاضد في التنفيذ ودعا إلى إعداد إطار شامل لبرامج تغيّر المناخ الأفريقية بحيث يدمج معاً القرارات والمبادرات والبرامج الحكومية الدولية الموجودة والجديدة التي ستنفذ على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية.

2-4 التقدم المحرز في تنفيذ مختلف المقررات والقرارات المتعلقة بتغير المناخ

30- مباشرة عقب الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وجهات أفريقية إقليمية ودون إقليمية فاعلة أخرى، في تنفيذ القرار 2 للاجتماع، وهو تحديداً '1' استعدادات أفريقيا صوب وضع موقف تفاوضي موحد بشأن نظام دولي شامل إزاء تغير المناخ لما بعد عام 2012؛ '2' إعداد إطار شامل للبرامج الأفريقية المتعلقة بتغير المناخ.

31- وبغية كفالة تدخلات مدروسة ومستهدفة، اشتركت المنظمات في حوار مع المفاوضين في مختلف الاجتماعات الدولية والإقليمية في أكرا (آب/ أغسطس 2008)، والجزائر العاصمة (تشرين الثاني/ نوفمبر 2008)، وبوزنان (كانون الأول/ ديسمبر 2008)، وبون (آذار/ مارس 2009)، وغير ذلك، مما مكّنها من أن تتفهم بصورة أفضل المسائل الخاضعة للتفاوض، والشواغل والمسائل موضع التركيز بالنسبة لأفريقيا، وطريقة تفكير الأطراف المعنية الأخرى.

32- واجتماع الجزائر العاصمة جدير بأن يولى اهتماماً خاصاً بالنظر إلى أنه نُظم بمبادرة محلية واشتركت في رعايته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وشمل الاجتماع جلسة تحضيرية لمراكز التنسيق والمفاوضين وجزءاً وزارياً. وشكل الاجتماع منتدى تحضيرياً لمجموعة المفاوضين الأفريقيين للدورة 14 لمؤتمر الأطراف التي عقدت في بوزنان، ببولندا، في كانون الأول/ ديسمبر 2008. وشكلت الوثيقة المعنونة "المنهاج الأفريقي لتغير المناخ تحضيراً لكوبنهاغن" نتيجة هامة للاجتماع. وتستفيد الوثيقة من مواقف سابقة للمجموعة الأفريقية منذ نيفاشا، بكينيا، في عام 2006، وهي تنص على موقف أفريقي إزاء المسائل المختلفة التي شملها التفاوض في بوزنان. واعتمد الجزء الوزاري من الاجتماع إعلان الجزائر بشأن تغير المناخ.

33- وفي إطار القرار 2 للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، ستنظم مجموعة من المناسبات بشأن عمل المؤتمر الوزاري بشأن تغير المناخ والعملية الأفريقية لمكافحة تغير المناخ في نيروبي، بكينيا، في الفترة من 25 إلى 29 أيار/ مايو 2009. وستقدم نتائج تنفيذ القرار إلى الدورة الثالثة الاستثنائية للمؤتمر الوزاري بشأن تغير المناخ للنظر فيها واعتمادها. وسيعقد الجزء الوزاري من الدورة في 29 أيار/ مايو 2009، في حين سيعقد الجزء المكرس للخبراء (اجتماع فريق الخبراء الأفريقيين الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ) في الفترة من 25 إلى 26 أيار/ مايو 2009. وستقدم نتائج الدورة إلى مؤتمر القمة الثالث عشر للاتحاد الأفريقي في حزيران/ يونيه - تموز/ يوليه 2009 للنظر فيها واعتمادها.⁵

34- وفي 28 أيار/ مايو 2009، ستعقد إحاطة تقنية موجزة لوزراء البيئة والخبراء الأفريقيين بشأن بعض المسائل الموضوعية المتعلقة بتغير المناخ والتي تتسم بالأهمية لاستعدادات أفريقيا من أجل كوبنهاغن. وسيسبق جميع هذه المناسبات المتصلة بتنفيذ المقرر 2 للمؤتمر الوزاري اجتماع تعقده مفوضية الاتحاد الأفريقي للمفاوضين الأفريقيين يوم 14 أيار/ مايو 2009. وسيعقد أيضاً اجتماع للمفاوضين الأفريقيين في الفترة من 23 إلى 24 أيار/ مايو 2009 تنظمه أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

3-4 مساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ مختلف المقررات والقرارات المتعلقة بتغير المناخ

35- استعداداً لاجتماع الجزائر العاصمة، كلفت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خبراء لقيادة المناقشات بشأن طبيعة الاتفاقات الجديدة المتعلقة بالمناخ، والعملية العالمية والمفاهيم الجديدة، والتصور المشترك، والنهج القطاعية، والعناصر التي يمكن إدراجها في هيكل مؤسسي معزز، والحصول على التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية. إضافة إلى ذلك رعت اللجنة مشاركة البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الإنكليزية في الاجتماع.

36- وبناء على طلب المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، طلبت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وضع وثيقة تقنية وموجزاً للسياسات، بالتعاون مع منتدى الشراكة الأفريقية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بشأن تمويل تغير المناخ في أفريقيا لفائدة مقرري السياسات والمفاوضين. وستستخدم الوثيقة التقنية بوصفها وثيقة معلومات أساسية لاجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى، وستستخدم أيضاً لإثراء المداولات في المؤتمر الثالث لتمويل التنمية المعني بتغير المناخ، والمقرر عقده في كيغالي، برواندا، في الفترة من 21 إلى 22 أيار/ مايو 2009. والغرض من موجز السياسات هو إعلام وزراء المالية والبيئة ومقرري السياسات بالنقاش المتعلق بتمويل تغير المناخ، لعرض خيارات مختلفة للتمويل والتقدم بتوصيات بشأن السبيل إلى الأمام.

37- وبالنظر إلى أن تغير المناخ يتجاوز مجال البيئة ويشكل بالتأكيد مسألة إنمائية، من المهم إعلام وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وفهم الخطاب الجاري على الصعيد العالمي فيما يتعلق بتغير المناخ، بغية تمكينهم من مساعدة وزراء البيئة بفعالية في العملية. وعلى هذا الأساس، ستقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برعاية مشاركة مسؤول حكومي من رواندا مشارك في مؤتمر تمويل التنمية لكي يعرض نتائج ذلك المؤتمر على اجتماع المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، وليشارك في المداولات. علاوة على ذلك، ستتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا رعاية مشاركة خبير في مجال تمويل تغير المناخ لدعم مداولات مؤتمر تمويل التنمية، وستوفر بدل الإقامة اليومي لـ 72 خبيراً من البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية مشاركين في المؤتمر الوزاري وفي اجتماعات المفاوضين. وإضافة إلى قيادة المناسبة الجانبية بشأن تمويل تغير المناخ في اجتماع المؤتمر الوزاري، ستقود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المناسبة الجانبية المتعلقة ببرنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا والمركز الأفريقي للسياسات المرتبطة بالمناخ التابع له.

38- وعرضت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تستضيف الاجتماع الأفريقي السابق لمؤتمر الأطراف المقرر عقده في أديس أبابا في تشرين الأول/ أكتوبر 2009. وبناء على طلب مفوض الاقتصاد الإقليمي والزراعة في مفوضية الاتحاد الأفريقي، ستقود اللجنة عملية وضع سياسة لأفريقيا إزاء تغير المناخ. وستستند السياسة إلى العناصر التي تم تحديدها خلال المشاورات دون الإقليمية الخمس بشأن إطار البرامج المتعلقة بتغير المناخ التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة استجابة لمقرر المؤتمر الوزاري 2 '2'. وتقوم اللجنة حالياً باستقدام مستشار لتغير المناخ لدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في قيادة وتنسيق عملية صياغة الموقف الأفريقي الموحد بشأن تغير المناخ، ولوضع مقترح بشأن احتياجات أفريقيا من التعويضات، مع مراعاة الآثار المناخية على القارة. وتجدر الملاحظة أن دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعملية المؤتمر الوزاري يشكل جزءاً من الأنشطة الأولية للمركز الأفريقي للسياسات المرتبطة بالمناخ التي تمولها وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة.

4-4 المشاورات الأفريقية دون الإقليمية المتصلة بمختلف المقررات والقرارات المتعلقة بتغير المناخ

39- بالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بجدول المفاوضات الدولي، قام مختلف المنظمات الحكومية الدولية الأفريقية بتنظيم عدد من المشاورات والمناسبات الهامة، وذلك لتكملة العملية الإقليمية.

40- وعقد المجلس الوزاري للجنة الغابات في وسط أفريقيا⁶ في بانغي، بجمهورية أفريقيا الوسطى، في الفترة من 9 إلى 11 أيلول/ سبتمبر 2008، حيث نظمت خلاله دورة وزارية استثنائية بشأن خفض الانبعاثات من أجل وقف إزالة الأحراج وتدهور الغابات. وتوجت الدورة بإعلان بانغي بشأن اتخاذ موقف موحد في المفاوضات سعياً إلى التوصل إلى اتفاق بشأن المناخ يتعلق بالحد من الانبعاثات من أجل وقف إزالة الأحراج وتدهور الغابات لما بعد عام 2012.

41- ونظم الحوار دون الإقليمي بشأن تغير المناخ للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوتونو، بنين، في الفترة من 18 إلى 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2008. وتداول الاجتماع بشأن التكيف مع تغير المناخ والحد منه وناقش، في جملة أمور، إمكانية اعتماد سياسة متعلقة بتغير المناخ للمنطقة دون الإقليمية. وسيتمثل هدف السياسة في تزويد المنطقة دون الإقليمية بإطار وخطة متكاملة لإدارة تغير المناخ بغية بناء قدرات بلدان غرب أفريقيا على التصدي لتحديات تغير المناخ. وفي آذار/ مارس 2009، نظمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حلقة عمل أخرى في بانجول، بغامبيا، للتداول بشأن برنامج دون إقليمي يهدف إلى كفاءة تكيف السكان والاقتصادات والحكومات في المنطقة دون الإقليمية للجماعة بصورة مستمرة وفعالة مع تغير المناخ.

42- واجتمع وزراء الزراعة والبيئة في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي⁷ في نيروبي، كينيا، يوم 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 للتداول بشأن الكيفية التي يمكن بها للمنطقة أن تتصدى لتحديات تغير المناخ. واعتمد الاجتماع إعلان نيروبي بشأن تغير المناخ الذي يدعو، في جملة أمور، إلى توسيع فئات الأنشطة المؤهلة للاستفادة من ائتمانات الكربون وغيرها من الحوافز الدولية في معاهدة بشأن المناخ لما بعد عام 2012، لتشمل الإدارة المستدامة للأراضي، بما في ذلك الزراعة المستدامة، والإدارة المستدامة للغابات، وغرس الغابات وإعادة زراعة الغابات، لتصبح الزراعة "زراعة مواتية أكثر للبيئة"، وزيادة الإنتاجية الزراعية بطريقة تحسن المرونة إزاء تغير المناخ والقدرة على التكيف معه. وخلال الدورة 14 لمؤتمر الأطراف التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر 2008، أطلق كل من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مبادرة الحل الأفريقي لمشكلة تغير المناخ - تحالف الكربون الأحيائي (عزل الكربون عن طريق الزراعة والحراثة واستخدام الأراضي). وتركز المبادرة على تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف وتحسين سبل كسب العيش.

5- المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ

43- منذ تقديم التقرير الأول عن تغير المناخ إلى الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي، عُقدت مجموعة من الاجتماعات الدولية ومن المقرر عقد عدد آخر من الاجتماعات بهدف المضي قدماً بالمفاوضات بشأن تغير المناخ (انظر الجدول).

جدول الاجتماعات المعقودة لمفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ استعداداً لكونبهاغن منذ الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي⁸

2008	
التاريخ	مكان الانعقاد
31 آذار/ مارس - 4 نيسان/ إبريل	بانكوك، تايلند
13-2 حزيران/ يونيه	بون، ألمانيا
21-27 آب/ أغسطس	اكرا، غانا
2-13 كانون الأول/ ديسمبر	بوزنان، بولندا
2009	
التاريخ	مكان الانعقاد
29 آذار/ مارس - 8 نيسان/ إبريل	بون، ألمانيا
1-12 حزيران/ يونيه	بون، ألمانيا
10-14 آب/ أغسطس	بون، ألمانيا
28 أيلول/ سبتمبر - 9 تشرين الأول/ أكتوبر	بانكوك، تايلند
2-6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009	يحدد فيما بعد

1-5 بانكوك، تايلند، 31 آذار/ مارس إلى 4 نيسان/ أبريل 2008

⁷ COMESA, 2008

⁸ <http://unfccc.int/meetings/items/2654.php>

44- ناقشت الدورة الأولى للفريق العامل المخصص للعمل التعاوني الطويل الأجل⁹ عناصر رئيسية في خطة عمل بالي، بما يشمل "تصوراً مشتركاً للعمل التعاوني الطويل الأجل"، وتخفيف الآثار، والتكيف، والتكنولوجيا، والتمويل. وانصب التركيز الرئيسي للدورة على وضع برنامج عمل الفريق العامل لعام 2008. ويهدف برنامج العمل إلى مواصلة المناقشات بشأن جميع عناصر خطة عمل بالي في كل دورة من دورات الفريق العامل بطريقة متسقة ومتكاملة وشفافة. ويحدد البرنامج جدولاً زمنياً وعناصر يتعين تناولها، ويشمل ثماني حلقات عمل خلال الدورة تعقد في عام 2008.

45- وعقدت الدورة الخامسة للفريق العامل المخصص المنشأ بموجب بروتوكول كيوتو حلقة عمل خلال الدورة بشأن تحليل الوسائل التي يمكن بها لبلدان المرفق الأول أن تحقق غاياتها المحددة لخفض الانبعاثات. وعقب الدورة، أشار الفريق العامل إلى أن ترتيبات تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات والآليات القائمة على مشاريع في إطار بروتوكول كيوتو ينبغي أن تستمر في فترة ما بعد عام 2012، وأنه ينبغي لها أن تكمل الإجراءات المحلية المتخذة في بلدان المرفق الأول.

46- ووفر اعتماد برنامج عمل الفريق العامل المخصص للعمل التعاوني الطويل الأجل لعام 2008 الإطار للمناقشات بشأن جميع عناصر خطة عمل بالي، بما يشمل جدولاً زمنياً لحلقات العمل التي تعقد خلال الدورة. كذلك حقق الفريق العامل المخصص المنشأ بموجب بروتوكول كيوتو أهدافه ومضى بالمناقشات قدماً فيما يتعلق بكيفية معالجة القضايا الرئيسية في فترة الالتزام الثانية، بما يشمل استخدام الأراضي، وتغيير استخدام الأراضي، والحراجة، والنهج القطاعية، وأصناف الوقود الثقيل.

2-5 بون، ألمانيا، 2-13 حزيران/يونيه 2008

47- شكلت محادثات بون بشأن تغير المناخ¹⁰ تحديات نظراً للعدد الكبير من القضايا ومجموعات الاتصال المعنية، ذلك لأنها كانت أول مرة تجتمع فيها جميع الهيئات الفرعية الأربع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في الوقت نفسه. شمل الاجتماع الدورة الثانية للفريق العامل المخصص للعمل التعاوني الطويل الأجل، والدورة الخامسة المستأنفة للفريق العامل المخصص المنشأ بموجب بروتوكول كيوتو، والدورة الثامنة والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ.

48- وتداول الفريق العامل المخصص للعمل التعاوني الطويل الأجل بشأن "تصور مشترك للعمل التعاوني الطويل الأجل"، وتخفيف آثار تغير المناخ، وبرنامج عمله لعام 2009. ونظم الفريق العامل ثلاث حلقات عمل لمساعدة الوفود في النظر في مسائل التكيف، والتمويل، والتكنولوجيا. وركز الفريق العامل المخصص المنشأ بموجب بروتوكول كيوتو على الوسائل التي يمكن بها لبلدان المرفق الأول أن

⁹ IISD, 2008 April.

¹⁰ IISD, 2008.

تحقق غاياتها المتعلقة بخفض الانبعاثات، حيث تناول أعضاء الوفود أربع مسائل محددة، هي: الآليات المرنة؛ واستخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة؛ وغازات الدفيئة، وفئات القطاعات والمصادر؛ والنهج الممكنة التي تستهدف الانبعاثات القطاعية.

49- وتناول كل من الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية طائفة من المسائل، يتعلق بعضها بعملهما العادي المستمر في إطار الاتفاقية وبروتوكول كيوتو، ويرتبط البعض الآخر على نحو وثيق أكثر بالمناقشات لما بعد عام 2012. ونظرت الهيئة الفرعية للتنفيذ في مواضيع مثل بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والاستعدادات للاستعراض الثاني للبروتوكول بموجب المادة 9. وشمل جدول أعمال الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بنوداً تتعلق بنقل التكنولوجيا، وخفض الانبعاثات، وإزالة الأحراج في البلدان النامية. وأسفرت تلك الاجتماعات مجتمعة عن اعتماد 30 استنتاجاً و 4 مشاريع مقررات.

3-5 أكر، غانا، 21-27 آب/ أغسطس 2008

50- جرت محادثات أكر بشأن تغيير المناخ في الفترة من 21 إلى 27 آب/ أغسطس 2008، وهي الفترة التي عقد خلالها الفريق العامل المخصص للعمل التعاوني الطويل الأجل دورته الثالثة وعقد الفريق العامل المخصص المنشأ بموجب بروتوكول كيوتو دورته السادسة. وتمثل الهدف الرئيسي للفريق العامل المخصص للعمل التعاوني الطويل الأجل، الذي ركز على خمسة عناصر في خطة عمل بالي، في التقدم بتركيز المناقشة على أفكار ومقترحات ملموسة وفي تحديد أي عناصر شاملة¹¹. وركز الفريق العامل المخصص المنشأ بموجب بروتوكول كيوتو على الوسائل التي يمكن بها لبلدان المرفق الأول أن تحقق غاياتها المتعلقة بخفض الانبعاثات، حيث تناول أعضاء الوفود بالنظر الآليات المرنة، واستخدام الأراضي، وتغيير استخدام الأراضي، والحراجة.

51- وأسفرت محادثات أكر بشأن تغيير المناخ عن اعتماد استنتاجات بشأن العمل التعاوني الطويل الأجل وبشأن برنامج عمل عام 2009 في إطار الفريق العامل المخصص للعمل التعاوني الطويل الأجل. واعتمد الأطراف أيضاً استنتاجات بشأن الآثار غير المباشرة؛ واستخدام الأراضي، وتغيير استخدام الأراضي، والحراجة؛ والآليات المرنة؛ ومسائل المنهجية؛ وغازات الدفيئة، وفئات القطاعات، والمصادر؛ ووسائل بلوغ غايات خفض الانبعاثات في إطار الفريق العامل المخصص المنشأ بموجب بروتوكول كيوتو. واتفق الأطراف على تجميع الأفكار والمقترحات بشأن العناصر الواردة في الفقرة 1 من خطة عمل بالي لمناقشتها في الدورة 14 لمؤتمر الأطراف في كانون الأول/ ديسمبر 2008 في بوزنان، بولندا¹².

4-5 بوزنان، بولندا، 2-13 كانون الأول/ ديسمبر 2008

¹¹ UNFCCC Secretariat, 2008

¹² IISD, 2008 August

52- عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في بوزنان، ببولندا، في الفترة من 1 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2008. واشتمل المؤتمر على عدد من المناسبات، بما في ذلك الدورة 14 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف الذي انعقد بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو. ودعماً لهاتين الهيئتين الرئيسيتين، اجتمعت أيضاً أربع هيئات فرعية.

53- وأسفرت الاجتماعات عن اعتماد مقررات مؤتمر الأطراف، ومقررات مؤتمر الأطراف/ اجتماع الأطراف، وعدد من الاستنتاجات الصادرة عن الهيئات الفرعية. وشملت تلك النتائج طائفة واسعة من المواضيع، بما في ذلك صندوق التكيف في إطار بروتوكول كيوتو، وبرنامجي عمل عام 2009 لكل من الفريق العامل المخصص للعمل التعاوني الطويل الأجل والفريق العامل المخصص المنشأ بموجب بروتوكول كيوتو، والنتائج المتعلقة بنقل التكنولوجيا، وآلية التنمية النظيفة، وبناء القدرات، والاتصالات الوطنية، والشؤون المالية والإدارية، ومختلف المسائل المنهجية.

54- وشكلت اجتماعات بوزنان علامة منتصف الطريق بين بالي، والدورة 13 لمؤتمر الأطراف وكوبنهاغن، والدورة 15 لمؤتمر الأطراف، وانصب تركيزها الرئيسي على التعاون الطويل الأجل وفترة ما بعد عام 2012 عند انتهاء فترة الالتزام الأولى لبروتوكول كيوتو. ورغم أن مفاوضات بوزنان حققت بعض التقدم، لم تحدث إنجازات بارزة، وانتهت المفاوضات لتعقبها فترة 12 شهراً من المحادثات الحثيثة المؤدية إلى الموعد النهائي الحاسم المحدد بكانون الأول/ديسمبر 2009 في كوبنهاغن، بالدانمرك¹³.

5-5 بون، 29 آذار/ مارس إلى 8 نيسان/ أبريل 2009

55- تمثل الهدف الرئيسي لدورة بون في آذار/ مارس - نيسان/ أبريل 2009 في العمل صوب التفاوض بشأن نص في إطار الفريق العامل المخصص للعمل التعاوني الطويل الأجل والفريق العامل المخصص المنشأ بموجب بروتوكول كيوتو. وعقد خلال الدورة الاجتماع الخامس للفريق العامل المخصص للعمل التعاوني الطويل الأجل والاجتماع السابع للفريق العامل المخصص المنشأ بموجب بروتوكول كيوتو.

56- وركز اجتماع الفريق العامل المخصص للعمل التعاوني الطويل الأجل على العناصر الرئيسية في خطة عمل بالي، وهي تحديداً تخفيف الآثار، والتكيف، والتمويل، والتكنولوجيا؛ فضلاً عن تصور مشترك للعمل التعاوني الطويل الأجل في إطار الاتفاقية¹⁴. وأشارت البيانات التي أدلى بها عند اختتام الاجتماع إلى أنه في حين أن البلدان الأطراف المتقدمة النمو ترى أن عملية التعاون الطويل الأجل تمضي في مسارها، أعربت مجموعة الـ 77 والصين عن القلق العميق إزاء التدني الشديد في المشاركة الملموسة للأطراف من البلدان المتقدمة النمو. وأعلنت المجموعة أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة في تفهم

¹³ IISD. 2008

¹⁴ IISD. 2009

المواقف الذي من شأنه أن يمكن الأطراف من المضي معاً إلى كوبنهاغن. وعلى وجه الخصوص، لاحظت المجموعة عجزاً خطيراً في التنفيذ فيما يتعلق بالتزامات البلدان المتقدمة النمو المتصلة بتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا بموجب الاتفاقية¹⁵.

57- وانصب التركيز في الدورة السابعة للفريق العامل المخصص المنشأ بموجب بروتوكول كيوتو على إجراء خفض الانبعاثات من قبل بلدان المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو لما بعد عام 2012، وعلى مسائل قانونية، بما في ذلك إمكانية إدخال تعديلات على البروتوكول. ونظر الفريق العامل أيضاً في آليات المرونة، واستخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة، والنتائج المحتملة لتدابير الاستجابة.

58- وتوصل الفريق العامل المخصص المنشأ بموجب بروتوكول كيوتو إلى اتفاق بشأن طلب قدم إلى رئيسه بإعداد وثيقتين لدورة حزيران/يونيه، هما: مقترح لإدخال تعديلات على البروتوكول (التزامات إضافية من أطراف المرفق الأول)، ونص يتعلق بمسائل أخرى، مثل استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة، وآليات المرونة¹⁶. وفي حين رأت الأطراف من البلدان المتقدمة النمو أن ذلك يعني تحولاً إلى عملية تفاوض كاملة، أعربت مجموعة الـ 77 والصين عن خيبة أملها الشديدة من أنه رغم أن الاجتماع بدأ في إجراء بعض المناقشات عن التزامات أطراف المرفق الأول في المستقبل، وتقديم بعض الأطراف مقترحات ملموسة من أجل الحجم الإجمالي لالتزامات أطراف المرفق الأول، لم يتمكن الفريق العامل من إجراء أي مناقشة موضوعية بشأن الخيارات الفعلية للحجم الإجمالي لالتزامات أطراف المرفق الأول. وشددت المجموعة على أن تخفيض حجم الانبعاثات الذي يتعين على أطراف المرفق الأول تحقيقه إجمالاً ينبغي أن يكون متفقاً مع المسؤولية التاريخية لتلك الأطراف وقدرتها ومع التنمية المستدامة وقواعد الإنصاف¹⁷.

¹⁵ بيان أدلى به سعادة السفير د. إبراهيم ميرغني إبراهيم رئيس وفد جمهورية السودان، باسم مجموعة الـ 77 والصين، في الجلسة العامة الختامية للدورة الخامسة للفريق العامل المخصص للعمل التعاوني الطويل الأجل، في بون، بألمانيا، في 8 نيسان/أبريل 2009.

¹⁶ IISD, 2009.

¹⁷ بيان أدلى به سعادة السفير د. إبراهيم ميرغني إبراهيم رئيس وفد جمهورية السودان، باسم مجموعة الـ 77 والصين، في الجلسة العامة الختامية للدورة السابعة للفريق العامل المخصص المنشأ بموجب بروتوكول كيوتو، في بون، بألمانيا في 8 نيسان/أبريل 2009.

6- القضايا مثار اهتمام أفريقيا والموقف الأفريقي الموحد الناشئ

1-6 القضايا مثار الاهتمام

59- ينتاب البلدان الأفريقية القلق إزاء بطء وتيرة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي يعود سببه أساساً إلى أن أطراف المرفق الأول لم تف بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وتؤكد البلدان الأفريقية على الأضرار التي ألحقتها البلدان المتقدمة النمو بالمناخ العالمي، وعلى النتائج المترتبة من جراء ذلك على البلدان النامية، وخاصة البلدان الأفريقية، التي لم تسهم إلا بأقل من أربعة في المائة من الانبعاثات العالمية لغاز الدفيئة. وتنشأ الحاجة في أن تتكيف أفريقيا بسبب ما قامت به البلدان المتقدمة سابقاً ولا تزال تقوم به في الوقت الحاضر، ولذلك ينبغي لهذه البلدان المتقدمة أن تدفع تكاليف الإجراءات التي تتخذها أفريقيا للتكيف وكذلك جميع الإجراءات الأخرى التي يلزم اتخاذها بسبب آثار تغير المناخ. ولذلك فإن أفريقيا قلقة من أن أهداف الاتفاقية ومبادئها، ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة للبلدان وقدرات كل منها، يجري تجاهلها من جانب الأطراف من البلدان المتقدمة النمو.

60- ويشكل توفير التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات للبلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية، واجباً ملزماً يجب الوفاء به من قبل البلدان المتقدمة النمو بموجب الاتفاقية. وبالفعل، هناك إحساس جلي بآثار تغير المناخ التي تتضح من تزايد وتيرة الظواهر شديدة الوطأة المتصلة بالأحوال الجوية وعواقبها. وأعدت البلدان برامج عمل وطنية للتكيف، ولكن الموارد اللازمة للتنفيذ لم تقدم حتى الآن. ومُحت الأُولوية للتخفيف من آثار تغير المناخ أكثر من التكيف معه، وهو أمر أساسي بالنسبة للتدخلات الخاصة بتغير المناخ في أفريقيا. وكانت تدخلات التكيف تركز إلى حد كبير على المشاريع وأعربت البلدان الأفريقية عن الحاجة إلى إتباع نهج برنامجي إزاء تدخلات التكيف.

61- وتقر البلدان الأفريقية بأن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره ينبغي أن يسيرا جنباً إلى جنب. وبغض النظر عن مستوى التكيف، قد تتآكل المكاسب التي تحققت إذا ما استمرت الانبعاثات على ما هي عليه دون هوادة. ولذلك، فإن البلدان الأفريقية قلقة من أنه على الرغم من دخول الاتفاقية حيز النفاذ منذ عام 1994، تظل الانبعاثات التي تصدرها الأطراف من البلدان المتقدمة النمو ترتفع. وتدعو أفريقيا إلى اعتماد التزامات كمية لخفض الانبعاثات من جانب جميع الأطراف من البلدان المتقدمة النمو. وبالنسبة للبلدان النامية في أفريقيا وفي أماكن أخرى، ينبغي أن يجري التخفيف في سياق إجراءات التخفيف الملائمة التي تتخذها البلدان النامية على الصعيد الوطني والتي تعزز التنمية المستدامة. مع ذلك، شددت أفريقيا على أن المدى الذي يمكن أن تصل إليه إجراءات التخفيف التي تتخذها يعتمد على الدعم الذي تقدمه الأطراف من البلدان المتقدمة النمو.

62- ويحظى بناء القدرات بأهمية بالنسبة لأفريقيا، وذلك نظراً لضعف القدرات المؤسسية والتقنية والتكنولوجية والتفاوضية لديها. وجرى القيام بالعديد من مبادرات بناء القدرات في أفريقيا، ولكن تأثير تلك المبادرات لا يزال موضع شك. ولهذا السبب تدعو البلدان الأفريقية إلى إتباع نهج التعلم بالممارسة في مجال بناء القدرات. ويشكل نقل التكنولوجيا مسألة ضرورية للقيام بإجراءات فعالة للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه. ومع ذلك، فقد أعيق نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ومنها أفريقيا في الواقع، بسبب مسائل حقوق الملكية، وخصوصاً مسائل براءات الاختراع. وما فتئت أفريقيا تدعو

للاعتراف بمعارف الشعوب الأصلية والتقليدية وتكنولوجياتها في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وإلى الحاجة إلى رفع مستوى تلك المعارف والتكنولوجيات.

63- وترتكز الصناديق المنشأة بموجب الاتفاقية على التبرعات التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو، ولكن الجزء الأكبر من الأموال التي تعهدت بها تلك البلدان لم يودع بعد. ولم يبدأ العمل حتى الآن بصندوق التكيف الذي حظي بترحيب واسع في إطار بروتوكول كيوتو. ورغم انتشار آليات التمويل المتعددة الأطراف والثنائية، يظل التمويل متاح حتى الآن غير كاف وتعاني أفريقيا من صعوبات جمة في الوصول إلى تلك الآليات. ويزيد الانتشار في آليات التمويل من تكاليف المعاملات بالنسبة لأفريقيا، بحيث يؤدي ذلك الانتشار إلى إدخال وسطاء لا داعي لهم، وفرض شروط تتناقض مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وهو الإعلان الذي انضمت إليه نفس الجهات المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، تتنافس الآليات من خارج الاتفاقية على الصناديق مع الآليات التي تعمل وفقاً لها.

64- ولا تعمل آلية التنمية النظيفة لصالح أفريقيا، على الرغم من أنها تدر بلايين الدولارات. ولا يوجد إلا حوالي 2 في المائة من مشروعات آلية التنمية النظيفة في أفريقيا. وهناك إمكانيات لدى أفريقيا في أن تعمل في إطار تلك الآلية في قطاعات الزراعة واستخدام الأراضي والحراجة، ولكن إدراج هذه البنود ضمن الآلية قد شابته المناقشات المتعلقة بالمنهجية.

2-6 الموقف الموحد الناشئ

65- على إثر المحادثات بشأن تغير المناخ التي جرت في آذار/ مارس 2009 في بون وبناء على العناصر ذات الصلة بالمنهاج الأفريقي للمناخ الموجه إلى مؤتمر كوبنهاغن، قدم فريق المفاوضين الأفريقيين إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ موقفه من العناصر الرئيسية لنص التفاوض من أجل العمل التعاوني الطويل الأجل وفقاً للاتفاقية وذلك في نيسان/ أبريل 2009¹⁸. وترد أدناه عناصر مختارة من التقرير المقدم الذي يستند إلى المبادئ الرئيسية للاتفاقية.

1-2-6 التصور المشترك

66- أكد المفاوضون الأفريقيون على أن التصور المشترك يجب أن يتسم بما يلي:

- (أ) أن يوحد بلدان العالم على مواصلة بناء نظام مناخي شامل وعادل وفعال، وأن يقر بأن حل مشكلة المناخ لن يكون ممكناً إلا إذا تم في سياق حاجة البلدان النامية إلى الحيز الإنمائي؛
- (ب) وأن يعالج تنفيذ الاتفاقية على نحو كامل وفعال ومستدام من خلال إجراءات تعاون على المدى الطويل تطبق من الآن وحتى عام 2012 وما بعده؛

¹⁸ يمكن الاطلاع على ذلك الموقف في الموقع التالي:

http://unfccc.int/files/meetings/ad_hoc_working_groups/lca/application/pdf/african_group_submission_on_lca_april_2009.pdf

- (ج) أن يعالج جميع اللبانات التي تأسست عليها خطة عمل بالي؛
(د) أن يعكس الحاجة الملحة لإيجاد وسائل جديدة للتنفيذ يمكن التنبؤ بها بما في ذلك بصفة خاصة توفير دعم للتمويل وبناء القدرات والتكنولوجيا لصالح البلدان النامية؛
(هـ) أن يشمل هدفاً طويل الأجل لتقليص انبعاثات غازات الدفيئة العالمية إلى النصف على الأقل من مستوياتها التاريخية بحلول منتصف القرن، ويكون ذلك معزراً بأهداف طموحة على المدى المتوسط، على أساس علمي سليم؛
(و) أن يعالج مسألة المساواة بين الجنسين، ويعكس الاحتياجات والمصالح الخاصة بالشباب.

2-2-6 التكيف ووسائل تنفيذه

67- يرى فريق المفاوضين الأفريقيين أن التعاون الدولي لتنفيذ إجراءات التكيف في أفريقيا أمر ملح ويجب أن يحظى بنفس المستوى من الأولوية والتركيز الذي يحظى به التخفيف من حدة تغير المناخ. واستدعى ذلك وضع برنامج شامل وعملي المنحى لإجراءات التكيف. ويجب أن ينفذ البرنامج إجراءات عاجلة وفورية للتكيف من شأنها الحد من الضعف وتعزيز قدرة البلدان النامية على التكيف مع الآثار التي بدأت تتضرر منها بالفعل، كما هو الحال بالنسبة لتزايد الظواهر الجوية القاسية، والآثار التي يُتوقع أن تحدث في المستقبل، وأن يدعم تلك الإجراءات وييسرها.

68- ورأى المفاوضون أن ذلك الهدف سيتحقق من خلال ما يلي:

- (أ) توفير فرص الوصول إلى وسائل التنفيذ (التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات) من أجل القيام بإجراءات التكيف الملحة والفورية، على الصعد العالمية والإقليمية والقارية؛
(ب) تنفيذ إجراءات التكيف العاجلة والفورية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية؛
(ج) تعزيز التماسك وتسهيل خلق الروابط مع سائر البرامج الدولية والإقليمية والوطنية والهيئات وأصحاب المصلحة الذين يقومون بتنفيذ الإجراءات والأنشطة المتصلة بالتكيف، بما فيها برنامج عمل نيروبي. وأكد الفريق أيضاً على أن ذلك ينبغي أن يتم في إطار الالتزام بالمبادئ والالتزامات الواردة في الاتفاقية.

3-2-6 التخفيف ووسائل تنفيذه

69- رأى فريق المفاوضين ضرورة إيجاد جدار واق بين التزامات التخفيف التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو والإجراءات التي تتخذها البلدان النامية.

70- وفيما يخص التزامات الدول المتقدمة النمو، دعا الفريق إلى إنشاء التزامات كمية لتقليص الانبعاثات بالنسبة لجميع الأطراف من البلدان المتقدمة النمو. ولاحظ الفريق أن عبارة "بطريقة يمكن قياسها والإبلاغ عنها والتحقق منها"، تشير إلى التزامات كمية بخفض الانبعاثات تكون ملزمة قانوناً وهي التزامات مطلقة ويمكن التحقق من الامتثال لها. ومن حيث الأرقام، ينبغي لأطراف المرفق الأول أن تخفض ما تطلقه من انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة لا تقل عن 40 في المائة عن مستويات عام 1990 بحلول عام 2020 وبنسبة لا تقل عن 80 في المائة إلى 95 في المائة عن مستويات عام 1990

بحلول عام 2050، وذلك بهدف تقديم مساهمة مجدية وعادلة لتحقيق أدنى مستوى من الاستقرار وفقاً للتقييم الوارد في التقرير التقييمي الرابع للفريق الدولي المعني بتغير المناخ.

71- وفيما يخص إجراءات الدول النامية، أشار الفريق إلى أن عبارة "بطريقة يمكن قياسها والإبلاغ عنها والتحقق منها" تطبق على إجراءات التخفيف من جانب البلدان النامية التي تتمثل في إجراءات تخفيض نسبية أو "انحرافات جوهرية عن خط الأساس". وأنه ينبغي أن تختار البلدان النامية من مجموعة إجراءات التخفيف المناسبة والمسجلة طوعاً على المستوى الوطني بما في ذلك سياسات التنمية المستدامة وتدابيرها والعناصر البرنامجية لآلية التنمية النظيفة وغير ذلك. وينبغي أن يراعي تصميم آلية شاملة للحد من إزالة الغابات الاستوائية المطيرة وتدهورها اختلاف الظروف الوطنية والقدرات الخاصة بكل بلد. ودعا المفاوضون إلى الحصول على أموال مستدامة ويمكن التنبؤ بها من مجموعة متنوعة من المصادر، بما فيها أسواق الكربون العالمية، بالنظر إلى أن ذلك أمر بالغ الأهمية لتقديم الحوافز بالمقدّر المطلوب للحد من الانبعاثات في أفريقيا وعلى صعيد العالم.

4-2-6 التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات

72- ذكر المفاوضون بأنه وفقاً لأحكام الاتفاقية، هناك التزام من قبل الدول المتقدمة النمو بمنح المساعدة المالية والتكنولوجية ودعم بناء القدرات، لتمكين البلدان النامية من اتخاذ الإجراءات المطلوبة. ودعا المفاوضون إلى إنشاء آلية لمعالجة كافة جوانب وسائل التنفيذ بالنسبة للبلدان النامية، سواء في مجال التكيف أو في مجال التخفيف، بما في ذلك الحصول على التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات. وينبغي للآلية أن تتصف بما يلي:

- (أ) أن تقوم على مبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت نفسه ؛
- (ب) أن تعمل تحت سلطة مؤتمر الأطراف وتوجيهه وأن تجري مساعلتها كلية من طرفه؛
- (ج) أن تحظى بتمثيل عادل ومتوازن جغرافياً لجميع الأطراف في إطار نظام حوكمة يتسم بالشفافية والفعالية؛
- (د) أن تمكن المتلقين من الحصول على التمويل المباشر؛
- (هـ) أن تعزز قدرة البلدان النامية على كفاءة إشراك البلدان المتلقية خلال مراحل التحديد والتعريف والتنفيذ، مما يجعل الآلية مبنية على الطلب بشكل فعلي.

73- وعلاوة على ذلك، أكد الفريق أن الآلية ينبغي أن تساعد في تنفيذ البرامج أو المشاريع التي تتقدم بها البلدان النامية، ويجب أن يواكبها دعم في مجالات التمويل والتكنولوجيا ودعم بناء القدرات. وأخيراً، ينبغي أن يكون توفير التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات ملزماً من الناحية القانونية وتترتب عواقب على عدم امتثاله.

7- التوصيات

74- تتصف المفاوضات الجارية بشأن تغير المناخ بالتعقيد والصعوبة، ذلك لأن القضايا مثار النقاش تمس كافة جوانب التنمية. ومن أجل ضمان مشاركة البلدان الأفريقية بفعالية في المفاوضات واتخاذها مواقف مدروسة بشأن مؤتمر كوبنهاغن، ينبغي لكافة أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما يشمل الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل عام، أن تشارك في العملية وتساهم فيها على نحو فعال. وهذا ما يدعو إلى زيادة الوعي بالقضايا والعناصر الرئيسية قيد المناقشة، وتعزيز القدرة على وضع وتنفيذ وتقييم خيارات السياسة العامة في إطار المفاوضات الدولية.

75- وينبغي إدماج قضايا تغير المناخ في عمليات صنع القرار الوطني، وذلك للحد من آثاره السلبية على الموارد وسبل كسب العيش والاقتصاد على نطاق أوسع. ويخضع هذا الإدماج لقيود شديدة بفعل الهيكل المؤسسي القائم في كثير من البلدان الأفريقية، حيث لا تتسم آليات التنسيق الحكومية بتطور كبير. وينبغي بذل جهود لزيادة التنسيق بين الوزارات والقطاعات، ومنح قضية تغير المناخ أولوية سياسية عليا. وبهذه الطريقة، يمكن أن يساعد الإدماج في رفع مستوى مسألة تغير المناخ من كونها تحد بيئي لتكون أحد التحديات الإنمائية.

76- وينبغي أن تستمر أفريقيا في السعي إلى إجراء إصلاح لنظام الحوكمة الحالي الخاص بتمويل تغير المناخ وإنشاء نظام جديد في إطار مؤتمر الأطراف يعمل وفقاً لمبادئ الاتفاقية، قدر الإمكان، لضمان سهولة الحصول على الأموال التي تشتد الحاجة إليها. وفي انتظار حدوث هذا الإصلاح، ينبغي على البلدان الأفريقية أن تكون استباقية في تلبية الشروط المنصوص عليها في الأموال العامة المتاحة، منها على سبيل المثال، إطار تخصيص الموارد المنصوص عليه في مرفق البيئة العالمية. ويشكل ذلك الإطار نظاماً جديداً لتخصيص موارد مرفق البيئة العالمية لصالح البلدان المتلقية على أساس إمكانية كل بلد لتحصيل منافع بيئية عالمية وكذلك قدرته وسياساته وممارساته لتنفيذ مشاريع مرفق البيئة العالمية بشكل ناجح. وتشجع البلدان الأفريقية على استخدام نهج برنامجي عند السعي للحصول على تلك الأموال. وبالنسبة لصندوق التكيف، تشجع البلدان على وضع مشاريع وبرامج للتكيف، وذلك لتكون على استعداد لاستخدام تلك الأموال في أقرب فرصة تتاح لها. ومع ذلك، ثمة مسألة في غاية الأهمية وهي قدرة البلدان الإفريقية على استخدام هذه الأموال الجديدة على نحو فعال. وفي هذا السياق، ينبغي للبلدان بناء قدراتها المؤسسية والتقنية والإدارية لكي تحصل على هذه الأموال بشكل فعال.

77- وينبغي بذل جهود متضافرة لإدماج أفريقيا في أسواق الكربون العالمية بطريقة أفضل. ويجب أن تكون الخطوة الهامة الأولى هي تبسيط قواعد آلية التنمية النظيفة. وأن يشمل ذلك التبسيط قواعد تحديد خط الأساس، ورصد انبعاثات الكربون، وإنفاذ التعويضات، وتوسيع نطاق المشاريع المؤهلة لتشمل مشاريع لتجنب إزالة الغابات وعزل الكربون في التربة. ويجب أن تستكمل تلك الجهود بتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للبلدان الأفريقية من أجل إشراكها أكثر في عملية آلية التنمية النظيفة.

78- بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لأفريقيا أن تكون استباقية في إيجاد الفرص في سوق الكربون. ويجري تطوير الجزء الأكبر من سوق الكربون خارج منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لأن

المستثمرين الأجانب يعتقدون بوجود مستوى مرتفع من المخاطر مصحوب بمحدودية الهياكل الأساسية، وسوء الحوكمة، وعدم وجود ضمانات في حيازة الأراضي، ومحدودية القدرات والوعي في المنطقة الإقليمية. ومن المطلوب تقديم الدعم المحلي والدولي للمساعدة على الحد من مستوى المخاطر، وبالتالي فسخ المجال لإمكانيات عمل القطاع الخاص. ويمكن أن يتم ذلك من خلال العمل على تحسين إطار الاستثمار المحلي؛ والتوعية في أفريقيا بفوائد آلية التنمية النظيفة في المساعدة على تطوير قطاعات جديدة مثل الطاقة المتجددة؛ وتجميع المشاريع الصغيرة لآلية التنمية النظيفة في العناصر البرنامجية للآلية للحد من تكاليف المعاملات؛ وزيادة الدعم الذي يقدمه الشركاء الخارجيون من أجل تنمية القدرات لوضع مشروعات آلية التنمية النظيفة والتصديق عليها.

المراجع

مفوضية الاتحاد الأفريقي (2009): مقرر بشأن الموقف الموحد من تغير المناخ، الوثيقة
Assembly/AU/8 (XII) Add 6

African Union Commission (2009). Decision on the African Common Position on Climate Change, Doc, Assembly/AU/8 (XII) Add 6.

African Union Commission/Economic Commission for Africa (2008). Proceedings of the First Joint Annual Meetings: African Union Conference of Ministers of Economy and Finance; and United Nations Economic Commission for Africa Conference of African Ministers of Finance, Planning and Economic Development.

[Common Market for Eastern and Southern Africa](#) (2008). Nairobi Declaration on Climate Change of the meeting of the COMESA Ministers of Agriculture and Environment, Nairobi, Kenya, 7 November 2008.

[Common Market for Eastern and Southern Africa](#), East African Community, Southern African Development Community (2008). Launching the Africa Climate Solution: A REDD-AFOLU Biocarbon Coalition.

Central African Forest Commission, Economic Community of Central African States (2008). Declaration de Bangui sur la position commune des ministres en charge de l'environnement et des forets d'Afrique centrale sur la preparation des negociations du nouveau regime climat post-Kyoto 2012.

Economic Commission for Africa, Organization for Economic Co-operation and Development - Africa Partnership Forum (2009). Financing Climate Change Adaptation and Mitigation in Africa: Key Issues and Options for Policymakers and Negotiators.

The Gambia News (2009). ECOWAS officials discuss climate change in the Gambian capital.

International Institute for Sustainable Development (2008). Summary of the First Session of the Ad Hoc Working Group on Long-Term Cooperative Action and the Fifth Session Of The Ad Hoc Working Group on Further Commitments for Annex I Parties Under The Kyoto Protocol.

International Institute for Sustainable Development (2008). Twenty-Eighth Sessions of the UNFCCC Subsidiary Bodies, Second Session of the Ad Hoc Working Group under The Convention, and Fifth Session of the Ad Hoc Working Group Under The Kyoto Protocol: 2-13 June 2008.

International Institute for Sustainable Development (2008). Summaries of the Third Session of the Ad Hoc Working Group under the Convention and Sixth Session (Part One) of the Ad Hoc Working Group under the Kyoto Protocol: 21-27 August 2008.

International Institute for Sustainable Development (2009). Summary of the Fifth Session of the Ad Hoc Working Group on Long-Term Cooperative Action and the Seventh Session of the Ad Hoc Working Group on Further Commitments for Annex I Parties Under The Kyoto Protocol.

Kennedy, JD. (2008). ECOWAS Regional Dialogue on Climate Change- A Regional Meeting of Environmental Ministers of West Africa on Climate Change.

UNDP (2008). The Bali Action Plan: Key Issues in the Climate Negotiations- Summary for Policymakers.

UNEP (2008). African Ministerial Conference on the Environment: Report of the Ministerial Segment of the Twelfth Session.

_____ (2009¹). Information note on the special session of AMCEN on climate change

_____ (2009²). Project Summary: Special Session of AMCEN on Climate Change in the Context of AMCEN's Work on Climate Change in Africa.

United Nations Framework Convention on Climate Change secretariat (2008¹). Report of the Conference of the Parties on its thirteenth session, held in Bali from 3 to 15 December 2007: Part Two: Action taken by the Conference of the Parties at its thirteenth session- Decisions adopted by the Conference of the Parties.

_____ (2008). Report of the Ad Hoc Working Group on Long-Term Cooperative Action under the Convention on its Third Session, held in Accra from 21 to 27 August 2008.